

{ المكانة الجيوستراتيجية لأوكرانيا وأثرها على الأمن القومي الروسي (أزمة القرم أنموذجا) }

ا.م.د. سهاد اسماعيل خليل^(*)

Email:se,suhad9@gmail.com

الملخص:

تعد اوكرانيا " خاصرة روسيا الرخوة وقلب الدفاع العسكري عنها" كما يصفها زبغنيو بريجنسكي. تدرك تماما روسيا الاتحادية تلك الثغرة في امنها القومي اذا ماتم توظيفها من قبل القوى الاوروبية والولايات المتحدة الاميركية. اذ تشكل اوكرانيا اهمية جيوستراتيجية لها ابعاد (سياسية، اقتصادية، عسكرية، لوجستية) لا تقتصر على الدفاع عن المجال الحيوي الروسي فقط، بل تؤثر في حركة التوازنات الاقليمية والعالمية، فهي تشكل نقطة مفصلية في التنافس الامريكي - الروسي في اوروبا بشكل مباشر ومنطقة الشرق الاوسط بشكل مباشر. وفق معادلة تعتمد على الحتمية الجغرافية في التنافس العالمي. وان تغير وتغيير في الداخل الاوكراني وتوجهاته السياسية يعد مكسب لطرف وخسارة لطرف اخر، كما هو الحال مع احداث عام ٢٠١٣ وماتنتج عنها من تفاعلات افضت الى ضم شبه جزيرة القرم من قبل روسيا الاتحادية وما لحقها بعد ذلك من تطورات، ادخلت اوروبا والعالم بحركة التنافس الامريكي - الروسي من جديد.

المقدمة

ارتبطت اوكرانيا بمصالح القوى الكبرى، لما تتمتع به من مقومات جيوبوليتيكية جعلتها وفي حقبة زمنية مختلفة منطقة تصارع وتنافس دولي بين الإمبراطوريات القديمة، بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية اليوم . تعد اوكرانيا المنطقة العازلة بين الشرق والغرب في اوروبا . إذ تحتل أكثر من نصف مساحة البوابة الشرقية المؤدية إلى أوروبا، والتي تعدها أوروبا مصدر

^(*) كلية العلوم السياسية/ جامعة النهريين.

التحديات عبر التاريخ . كما تعدها روسيا الاتحادية العمق الاستراتيجي والمجال الحيوي الذي يقربها من الغرب من جهة ويؤمن جبتها الشرقية الأوروبية من إي نفوذ غربي من جهة أخرى . شهدت العلاقات الدولية تحولاً في أنماطها من العلاقات التي تتصارع عليها إلى علاقات تنافس وتعاون، جاعلاً من المشكلات الاقتصادية هي المسيطرة في العلاقات الدولية، وبروز ظاهرة الحرب على الإرهابوما تشكله من تهديد على الأمن والسلم الدوليين. فنجد أغلب أنماط التفكير الاستراتيجي وجهت الاستراتيجيات العالمية باتجاه الحرب على الإرهاب ومواجهة المشكلات الاقتصادية والمالية، إلا إن التطورات في أوكرانيا وأزمة شبه جزيرة القرم، أكدت إنما يحدث اليوم ما هو إلا صراع وتنافس جيوبولتيكي ولكن بمضامين أخرى ، إذ إن الهدف الأساس الذي تسعة إليه القوى العالمية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأميركية هو السيطرة على أكثر المناطق حيوية في العالم. لذا فإن أزمة شبه جزيرة القرم والمكانة الجيوستراتيجية لأوكرانيا جعلت من حركة الاحتجاجات الشعبية فيها تتحول من فعل سياسي – شعبي في دولة، إلى حالة من الصراع العالمي تنذر بـ (حرب باردة جديدة) وعودة الاستقطاب العالمي لاسيما وارتباط الأزمة بتحقيق الأمن القومي الروسي من جهة وتحقيق امن الطاقة للاتحاد الأوروبي حليف الولايات المتحدة الأميركية .

إشكالية البحث

التغيير السياسي في أوكرانيا، أدى إلى توتر عالمي وتهديد لعلاقات فواعل دولية (روسيا الاتحادية، الاتحاد الأوروبي، الولايات المتحدة الأميركية) وتحولها إلى علاقات تصارعية وضياح الجهود العالمية في تثبيت حالة السلم والاستقرار الدوليين. شكلت أوكرانيا منطقة شد وجذب بين هذه الفواعل نتيجة للحتمية الجغرافية والتاريخية التي تتمتع بها، التي ترتبط بالأمن القومي الروسي والأمن القومي الأوروبي وتحقيق السيطرة الاميركية على المنطقة الاوراسية. هذه الأهمية دفعت تلك الفواعل إلى تبني استراتيجيات للحفاظ أو لتعظيم ما حصلت عليه من مكاسب في أوكرانيا. فكانت تلك الاحتجاجات إيذاناً بتهديد مصالح كل الأطراف ، فأى فوز لطرف يعني خسارة للطرف الآخر ، لاسيما روسيا الاتحادية . لذا فقد بادرت روسيا الاتحادية بالفعل الاستراتيجي بمناورة إستراتيجية بضم شبه جزيرة القرم إليها معلنة بذلك إن أوكرانيا هي منطقة نفوذ روسي لايمكن التهاون أو التساهل مع إي تهديد مستقبلي لمناطق

نفوذها في أوروبا الشرقية . لذا فإن أزمة أوكرانيا هي أزمة جيوبولوتيكية ذات إبعاد إستراتيجية عالمية .

فرضية البحث

يُعد الحفاظ على المجال الحيوي احد متطلبات تحقيق الأمن القومي الروسي، وتُعد أوكرانيا احد مرتكزات تأمين هذا المجال الحيوي واي تقرب أمريكي-أوروبي من اوكرانيا يعد تهديدا للأمن القومي الروسي، وتهديدا لمكانة روسيا الاتحادية الاوراسية. تدرك روسيا والقوى والولايات المتحدة الامريكية أهمية ومكانة أوكرانيا الجيوستراتيجية، فتسعى روسيا الاتحادية إلى تطويع وتكييف قدراتها المختلفة للحيلولة دون إن تشكل أوكرانيا تهديدا للأمن القومي الروسي عبر تبني استراتيجيات حتى وان اعتمدت على التدخل العسكري كما حدث في أزمة القرم.

منهج البحث

تم الاعتماد على مجموعة من مناهج البحث العلمي في مقدمتها المنهج التاريخي والمنهج التحليلي النظامي .

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة محاور وعلى وفق الاتي :

المحور الأول / أوكرانيا في المدرك الاستراتيجي الروسي

المحور الثاني / أزمة القرم وتداعياتها الدولية

المحور الثالث / الرؤية المستقبلية

المحور الأول / أوكرانيا في المدرك الاستراتيجي الروسي

" أينما توجهت أوكرانيا، سنلتقي في مكان ما"^(١).. فلاديمير بوتين، من هذا التصريح سننطلق في تحليل أهمية أوكرانيا في المدرك الاستراتيجي الروسي . إذ عد الروس كييف، عاصمة أوكرانيا، " أم المدن الروسية"، ومركزاً للحضارة الأرثوذكسية الشرقية. وأوكرانيا تعد كذلك الدولة الثانية، بعد روسيا، من حيث الأهمية الإستراتيجية للاتحاد السوفيتي السابق. وهناك جذور حضارية وتاريخية واقتصادية وثقافية وعرقية ودينية عميقة، تربط روسيا بأوكرانيا ذات ال ٥٢ مليون مواطن^(٢).

وعلى الرغم من تمكن أوكرانيا من تحديد هويتها الوطنية، في القرن التاسع عشر، إلا أن الطابع الديموغرافي بقي، بشكلٍ أساسي، خليطاً من الشعبين الروسي والأوكراني، وتمكنت أوكرانيا، ضمن الاتحاد السوفيتي، من تبوّء

المرتبة الثانية، من حيث الإنتاج والصناعة، بعد روسيا. لذا، فإن الحضور الروسي ممتد ومتجذر في العمق الأوكراني^(٣). ولهذا الترابط الحضاري – الجيوستراتيجي أهمية لا يمكن لروسيا التفريط بها في ظل التطورات في البيئتين الإقليمية والدولية، التي تسعى روسيا من خلالها إلى بناء دور عالمي يمكنها من المشاركة في إدارة النظام الدولي. وتعد أوكرانيا إحدى الأدوات الفاعلة لأداء هذا الدور، ولتأكيد ذلك سنقوم بعملية تحليل استراتيجي لهذا الإدراك عبر الآتي :

المطلب الأول / المكانة الجيوستراتيجية لأوكرانيا

تعد أوكرانيا من دول (المحاور الجيوستراتيجية) حسب وصف زبغنيو بريجنسكي لها في كتابه (رقعة الشطرنج الكبرى) عند تقسيم أوراسيا، وفق رؤية (مصالح جيوستراتيجية). حيث قسم دول المحيط الاوراسي إلى (اللاعبون الجيوستراتيجيون)^(٤)، المحاور الجيوستراتيجية) ، إذا عرف دول المحور الجيوستراتيجي، هي الدول التي تشكل أهميتها ليس من نفوذها ودوافعها، لكن من خلال موقعها الجغرافي – الحيوي، وتحدد الجغرافية والإرث الحضاري مكانة هذا المحور الجيوستراتيجي بالنسبة للاعبين الجيوستراتيجيون، باعتباره مفتاح الوصول إلى تحقيق مصالح هذا اللاعب الاستراتيجي في إقليم ما ، وأيضاً يمكن إن يمارس دوراً رادعاً لهذا اللاعب إذا ما تم توظيفه من قبل لاعب آخر من غير إقليم عبر سياسات واستراتيجيات عديدة تستميل هذا المحور للعب دور قد يهدد مصالح اللاعب الاستراتيجي في الإقليم^(٥). وبذلك تنبع أهمية أوكرانيا بالنسبة لروسيا، إذ تعد روسيا الاتحادية هي اللاعب الاستراتيجي هنا، وأوكرانيا بوصفها محور استراتيجي، فإنها تعد ضرورة حيوية بالنسبة لروسيا .

تقع أوكرانيا في المنطقة الشرقية من القارة الأوروبية، تحدها روسيا الاتحادية من الشرق، وبيلاروسيا من الشمال، وبولندا وسلوفاكيا من الغرب ورومانيا ومولدافيا إلى الجنوب الغربي، والبحر الأسود وبحر آزوف إلى الجنوب وتبلغ مساحتها (٦٠٣٧٠٠) كم مربع تقريباً وبذلك تعد ثاني أكبر دول أوربا من حيث المساحة^(٦). كما تكمن أهميتها في أنها نقطة التقاء بين القارة الآسيوية والأوروبية. "استقلت أوكرانيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عن طريق الاستفتاء بتقرير المصير في الأول من ديسمبر ١٩٩١. ونظامها السياسي جمهوري متكون من ٣ سلطات (تشريعية برلمان مسمى بالمجلس الأعلى" وتنفيذية وقضائية). لكن تم إجراء تعديلات دستورية عام ٢٠٠٤ بعد الأزمة التي

تعرضت لها الدولة (يعمل على زيادة صلاحيات البرلمان مقابل الرئيس ليتحول نظامها من جمهوري إلى "مختلط" برلماني/ رئاسي"^(٦))، ينقسم المجتمع الأوكراني إلى مجموعة من الاثنيات والاعراق بين شرقي وغربي من اصل روسي وينتمون للكنيسة الارثوذكسية ويعتقدون ان روسيا بلدهم الام . وهذا الجزء يمثل شرق وجنوب البلاد ، وجزء من سكان جزيرة القرم ، اما الجزء الاخر يرون انهم جزء من اوربا ويدعون الى الانضمام الى الاتحاد الاوربي ويتمركزون في الجزء الغربي من البلاد^(٧).

تتضح أهمية أوكرانيا الجيوستراتيجية بحكم المحورية الحتمية الجغرافية التي تتمتع بها كونها تقع بين لاعبين جيوستراتيجيين (حسب وصف بريجنسكي) هما روسيا الاتحادية والاتحاد الأوروبي الحليف الاستراتيجي للولايات المتحدة الأميركية وتنافس هذين المحورين على السيطرة والنفوذ عليها، حيث تعد بوابة روسيا الاتحادية على البحر الأسود وأوروبا الشرقية، كما تشكل مناطق واسعة من أوكرانيا ولاسيما الجزء الشرقي منها امتدادا طبيعيا للجزء الغربي من روسيا الذي يحتضن العاصمة موسكو، فضلا عن إن ٨٥% من الغاز الروسي (مصدر الطاقة الروسية وعماد اقتصادها وتأثيرها في الاتحاد الأوروبي) يمر عبر الأراضي الأوكرانية. إي تعد بذلك ممر استراتيجي ناقل للغاز إلى الاتحاد الأوروبي، يرتبط بتأمين مستلزمات امن الطاقة بالنسبة لدول الاتحاد الأوروبي^(٨). فضلا عن كونها تشكل الامتداد الحيوي لروسيا باتجاه أوربا الشرقية، إذ يصفها بريجنسكي بأنها (البطن الرخوة) لروسيا الاتحادية^(٩). وان إي سيطرة من قبل قوة عالمية منافسة لروسيا الاتحادية (الاتحاد الأوروبي – الولايات المتحدة الأمريكية) سيكون له إبعاد جيوبولتيكية – أمنية، خطيرة على الأمن القومي الروسي. إلى جانب ما تتمتع به من إمكانيات عسكرية – نووية باعتبارها كانت اكبر قاعدة نووية في عهد الاتحاد السوفيتي، كما وتعد مدينة سيفاستوبول مركز الأسطول البحري الروسي في البحر الأسود، مما يشكل ضرورة إستراتيجية عسكرية بالنسبة لروسيا الاتحادية^(١٠).

لذا تشكل أوكرانيا ركيزة أساسية في الإدراك الاستراتيجي الروسي عبر توظيف الحتمية الجغرافية الأوكرانية الجيوستراتيجية كما ذكرنا سابقا في امن الطاقة بالنسبة لروسيا الاتحادية من جهة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى. حيث تمر أكثر الخطوط الإستراتيجية الناقلة للغاز الطبيعي الروسي عبر الأراضي الأوكرانية إلى دول الاتحاد الأوروبي. وتسيطر روسيا سيطرة مطلقة على هذه الخطوط والتي تعدها إحدى ركائز الأمن القومي الروسي. عبر سلسلة

من الخطوط الإستراتيجية تسيطر عليها شركة (غاز بروم)^(*)، حيث لدى روسيا شبكة ضخمة من أنابيب نقل الغاز إلى أوروبا، معظمها عبر الأراضي الأوكرانية، كما هو مبين في الخارطة أدناه. وهي إحدى أكبر شبكات أنابيب نقل الغاز الطبيعي في العالم. أنشئت الشبكة عام ١٩٢٤م، وفي عام ١٩٤٨م وصلت قدرتها التصديرية إلى ملياري متر مكعب سنوياً، وفي عام ١٩٦٧م تم إكمال الأنبوب إلى أقصى غرب أوكرانيا، مدينة "أوجغورود". وفي عام ١٩٧٠م وصل طول الأنبوب مع تفرعاته إلى (١١,٥) ألف كم، وفي عام ١٩٨٠م (١٨) ألف كم، وفي عام ١٩٩٠م (٣٠) ألف كم. وفي الوقت الحاضر (٣٧) ألف كم. وتصل قدرته التصديرية حوالي (٢٨٨) مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي سنوياً. ورغم أن روسيا الاتحادية تحاول العمل على بناء شبكات واسعة أخرى من خطوط نقل الغاز بعيداً عن أوكرانيا من خلال بناء خط أنابيب (نورد ستريم) (السييل الجنوبي وتعزيز مشروع (ساوث ستريم) (السييل الشمالي)، فإن معظم غاز روسيا الطبيعي لا يزال يصل الأسواق الأوروبية عبر شبكة الأنابيب الأوكرانية. وبالتالي، فإن إحكام السيطرة على شبكة أنابيب أوكرانيا مصلحة حيوية لروسيا الاتحادية^(١).

من ذلك إن لأوكرانيا مكانة استراتيجية لدول الاتحاد الأوروبي باعتبارها منطقة عبور التهديدات إليها من جهة الشرق المتمثلة بـ(روسيا الاتحادية بما يعد تهديد وتحدي للأمن الأوروبي، أما بالنسبة لروسيا وعبر التاريخ تكمن باتجاهين الأول : جيوبولوتيكي – أممي، والثاني، اقتصادي – أممي.

المطلب الثاني / الإستراتيجية الروسية

تشكل أوكرانيا مرتكز أساس في الإستراتيجية الروسية في أوروبا، باعتبارها الامتداد الطبيعي والحيوي باتجاه أوروبا الشرقية ومن ثم إلى أوروبا بشكل عام. وتعد روسيا الاتحادية وفق النظريات الجيوبولوتيكية والجيواستراتيجية تمثل قلب العالم الأوروبي. ولما تتمتع به روسيا الاتحادية عبر التاريخ من مقومات تتيح لها إن تكون مركز استراتيجي يُدير دول أوربية وأسيوية تشكل محاور جيواستراتيجية تؤثر في الاستراتيجيات العالمية. وأوكرانيا هي إحدى هذه المحاور الإستراتيجية. إذ تدرك روسيا أنه أي تفريط بـأوكرانيا لصالح الاتحاد الأوروبي أو منظمة حلف شمال الأطلسي يعد خسارة إستراتيجية تؤثر في مكانة روسيا الطامحة للعب دور عالمي جديد.

لقد أحدث انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي اضطراباً جيوبولوتيكي عظيماً – حسب وصف بريجنسكي – أثر على الإستراتيجية الروسية بشكل كبير، حيث

تراجعت حدود روسيا الاتحادية إلى ماكانت عليه في القوقاز أوائل القرن الثامن عشر، واسيا الوسطى في منتصف القرن ذاته، وقد أحدثت خسارة القوقاز لصالح تزايد النفوذ الأمريكي اثر كبير في الإستراتيجية الروسية، وزيادة المخاوف مع تصاعد المد الإسلامي في دول أسيا الوسطى مما يؤثر سلباً على مكانة ونفوذ روسيا الاتحادية في هذه المنطقة . (الإن خسارة أوكرانيا يعد تحدي كبير لأنه يؤثر في جوهر ادعاء روسيا بأنها حاملة الهوية السلافية المشتركة الممنوح لها من الله^(١٣) . إذ لم يعد ظهور دولة أوكرانية مستقلة فقط تحديا لكل الروس بأن يعيدوا التفكير في طبيعة هويتهم العرقية والسياسية ، بل كان نكسة خطيرة لروسيا الاتحادية . فقد كان يعني رفض ثلاثة قرون من التاريخ الامبريالي الروسي، فقدان اقتصاد صناعي وزراعي غني ذي إمكانيات وفقدان ٥٢ مليون نسمة يمتلك ارث حضاري وطبيعي للامتداد الروسي . وحرمان روسيا الاتحادية من موقعها السيادي على البحر الأسود^(١٤) . وخسارة لإطلالة بحرية مهمة وامتداد قاري باتجاه أوربا الشرقية. وسرعة وتيرة التوجه الأوكراني اتجاه دول الاتحاد الأوربي وبناء علاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية ورغبتها في الانضمام إلى الاتحاد الأوربي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وتغير النظام السياسي والاقتصادي باتجاه الليبرالية . شكلت عوامل تهديد لمكانة روسيا الاتحادية باعتبارها مركز قلب العالم من جهة، وإضعاف فرصها في إن تكون قوة عالمية من جديد .

لقد سعت روسيا وعبر استراتيجيات عديدة ممتدة مع التاريخ لتعزيز إحكام سيطرتها على الامتداد الجغرافي (المجال الحيوي) ولاسيما الدول المطلة على البحر الأسود باعتبارها الإطلالة الإستراتيجية البحرية الروسية إلى العالم الغربي، فقد عملت على ربط هذه الدول باستراتيجيات وترتيبات أمنية – اقتصادية ، أمنية – اجتماعية ، اقتصادية – أمنية . وقد دخلت بحروب عديدة مع الإمبراطوريات العالمية آنذاك تمثلت في الإمبراطورية الفرنسية والإمبراطورية العالمية، كان لها تداعيات عالمية أخلت بموازين القوى آنذاك. فضلا عن إستراتيجية الاحتواء التي تمثلت بـ ببناء شبكة من الأحلاف الدولية التي تمثلت بحلف وأرشو. وإستراتيجية الترغيب (القوة الناعمة) لاسيما مع أوكرانيا بإعطائها دور مهم في تعزيز مكانة الاتحاد السوفيتي ولاسيما النووية في ذلك الوقت، إذ تعد أوكرانيا اكبر قاعدة عسكرية – نووية سوفيتية في ذلك الوقت. إما في الجانب السياسي فقد أعطي الاتحاد السوفيتي لأوكرانيا مكانة سياسية منفردة باعتبارها عضو مستقل في الأمم المتحدة ، حيث تميزت بذلك

عن بقية دول الاتحاد السوفيتي . وذلك لأدراك الاتحاد السوفيتي السابق للأهمية الإستراتيجية لأوكرانيا وعدم استمالتها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية ^(١٥).

إما في وقتنا الحالي تسعى روسيا إلى تعزيز إستراتيجيتها تجاه أوكرانيا، لاسيما مع زيادة وتأثير النفوذ الأميركي في أوكرانيا عبر الاتحاد الأوروبي ووجود نظام سياسي موالي للغرب، ويرى المفكرون الإستراتيجيون الروس إن روسيا مادامت ترغب في إن تكون قوة عالمية، فهي تحتاج إلى إن تبقى المحور الاستراتيجي المتحكم في أوراسيا . وتشدّد على ضرورة السيطرة من جديد باليات إستراتيجية جديدة على مناطق النفوذ والمصالح السوفيتية السابقة من جديد. لذا فقد اعتبر فلاديمير بوتين أن انهيار الاتحاد السوفيتي كان (كارثة جيوبوليتيكية كبرى) . وفي سياق ذلك يشدد فلاديمير بوتين على أهمية أوكرانيا في محاولة لتعزيز الثقة بين أوكرانيا وروسيا عبر استمالتهم بتحفيز الإرث التاريخي عندما أكد على إنالأوكرانيين هم إخوة للروس ^(١٦).

إذ تدرك روسيا بعد خسارتها لعدد من دول أوروبا الشرقية الممتدة بين البحر الأسود وبحر البلطيق بعمليات توسع منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي، لم يبقى فقط أوكرانيا وبيلاروسيا، لذا تحولت هاتين الدولتين إلى منطقة تنافس دولي وإقليمي ولاسيما أوكرانياالأدراك كلا المتنافسين - إن بيلاروسيا ستكون بالمحور الذي ينتصر في أوكرانيا - . ولاسيما بعد نجاح الاتحاد الأوروبي من عقد اتفاق شراكة مع أوكرانيا في آذار ٢٠١٤، واعتبرته روسيا الاتحادية تهديد مباشر للأمن القومي الروسي باعتباره سيمكن الولايات المتحدة الأمريكية عبر الاتحاد الأوروبي في السيطرة على البحر الأسود وجزيرة القرم ذات الأهمية الإستراتيجية والتاريخية ^(١٧).

وفي ضوء هذا التقرب الغربي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وتأثيره المباشر في الأمن القومي الأمريكي . فقد عملت روسيا إلى إظهار مقومات القوة التي بدأت تتصاعد عند وصول الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الحكم بتبنيه إستراتيجية قوامها إعادة إحياء الدور الروسي العالمي، وإعادة فاعلية روسيا الإقليمية والعالمية . لاسيما وإن فلاديمير بوتين يرى إن انهيار الاتحاد السوفيتي ما هو الا كارثة حلت بالنظام الدولي، وإن تصحيح الاختلالات في النظام الدولي ستكون مهمة روسيا الاتحادية ^(١٨). لذا فإن أي تهديد قد يواجه الأمن القومي الروسي سيكون الرد حاسم وقوي وهذا ما تأكد بالفعل في الأزمة الجورجية عام ٢٠٠٨ عندما استخدمت القوة العسكرية في جورجيا والاعتراف

بانفصال إقليمياخازيا و اوسيتيا الجنوبية . رغم التهديدات الأمريكية والأوروبية . وأعدت الفعل مرة أخرى في محاولة منها لتأكيد حقها الجيوبولتيكي في الحفاظ على الأمن القومي الروسي في استعادة جزيرة القرم . رغم الاعتراضات الأمريكية والأوروبية أيضا .

المحور الثاني / أزمة القرم وتداعياتها الإقليمية والدولية
أعدت أزمة القرم إلى الأذهان مشهد حالة الصراع والتنافس بين القوى والإمبراطوريات العالمية عبر حقبة زمنية متعاقبة ، بل يمكن القول لا يكاد شكل من أشكال صيرورة النظام الدولي لا تكون إلا عبر بوابة شبه جزيرة القرم . وتاريخ العلاقات الدولية حافل بمشاهد الصراعات والحروب في جزيرة القرم إلا إن حرب ١٨٥٣ - ١٨٥٦ تعد أشدها^(٩) . تتمتع جزيرة القرم بمقومات جيوسراتيجية تربط بين آسيا وأوروبا . ولها إطلالة بحرية متميزة تتيح لمن يسيطر عليها أن يتحكم بموقع بحري استراتيجي وهذا ما يؤكد التنافس الذي كان بين الدولة العثمانية وروسيا القيصرية . وبين روسيا القيصرية والإمبراطوريات الأوروبية في ذلك . لذا فإن ما يحدث اليوم يعيد إلى الأذهان حالة التنافس تلك وما أقدمت عليه روسيا الاتحادية اليوم من ضم جزيرة القرم وانفصالها عن أوكرانيا قد ينذر بزيادة حدة التنافس بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية وبين روسيا الاتحادية ودول الاتحاد الأوروبي ، مما قد يؤثر على طبيعة العلاقات والتفاعلات الدولية في ظل تطور الأحداث وتصاعد حالات العنف في البيئة الإستراتيجية العالمية .

المطلب الأول / مقدمات الأزمة

شبه جزيرة القرم كانت جزءاً من الدولة العثمانية في أجزائها الشمالية، بعد أن دخلها الإسلام في النصف الأول من القرن العاشر الميلادي، وكان معظم سكانها من أصول تركية، أطلق عليهم لاحقاً اسم: "التتار". وتسمية "القرم" تترية تعني القلعة، وكانت تضم مناطق ما يسمى الآن "شبه جزيرة القرم" والأراضي المحيطة ببحر آزوف (في روسيا الآن) وشمال جزيرة القرم في أوكرانيا اليوم. قامت على أراضي القرم مملكة قرمية تترية من العام ١٤٤١-١٧٨٣، وهي مملكة ضعفت بضعف الدولة العثمانية، وتخلت عنها هذه الأخيرة بتوقيع معاهدة "كوجك قينارجة"، التي نصت على منح القرم استقلالاً ذاتياً عام ١٧٧٤، ليبدأ الوجود الروسي لأول مرة في شبه الجزيرة، وبمجالسوفيت بزعامة ستالين عمل على تهجير التتار وطردهم بذريعة الخيانة ، واستبدلهم بالروس وبذلك حقق تغير ديموغرافي لصالح الاتحاد السوفيتي . اذ ووفق

إحصائية أعدت عام ٢٠٠١ يشكّل الروس والمنحدرين من أصول روسيا نسبة تقارب نحو ٥٨% من إجمالي عدد السكان البالغ ٢ مليون نسمة، بينما يشكّل الأوكرانيون نسبة تقارب ٢٤%، ويشكّل تثار القرم نسبة ١٢%. كانت جمهورية القرم واحدة من دول الاتحاد السوفيتي إلى العام 1954، حيث انتقلت ملكية إقليم شبه الجزيرة في ٢٦ نيسان ١٩٥٤م من جمهورية روسيا إلى جمهورية أوكرانيا، بما في ذلك القاعدة الرئيسة لأسطول البحر الأسود السوفيتي. وفي ٢٠ كانون الأول ١٩٩١م جرى في إقليم شبه جزيرة القرم الاستفتاء الشعبي العام على إعادة تكوينها كجمهورية ذات حكم ذاتي، كإحدى جمهوريات الاتحاد السوفيتي. وقد شارك في الاستفتاء (١٤٤١٠١١٩) نسمة، أي ما يقارب ٣٧,٨١% من سكان شبه الجزيرة. وقد صوّت لصالح الجمهورية ٢٦,٩٣% ممن شملهم الاستفتاء. وفي ١٢ شباط ١٩٩١م صادق البرلمان الأوكراني (رادا) على نتائج الاستفتاء، وبعدها بأربعة أشهر، واستناداً لذلك، تم تعديل الدستور الأوكراني. وفي ٢٤ آب ١٩٩١م أعلن مجلس السوفييت الأعلى في جمهورية أوكرانيا عن إجراء استفتاء حول استقلال البلاد عن الاتحاد السوفيتي^(٢٠). من جانب آخر أصدر مجلس السوفييت الأعلى في ٤ أيلول ١٩٩١م بياناً أعلن فيه استقلال جمهورية شبه الجزيرة، إلا أن المجلس ألغى العمل بهذا القرار، بسبب الضغوط التي مارستها كييف عليه. وقد ذكر الرئيس الأوكراني السابق ليونيد كرافتشوك "أن كييف كانت تدرس خيار التدخل العسكري في شبه الجزيرة في حال إدخال قرار مجلس السوفييت الأعلى في حينها حيز التنفيذ". وفي ١ كانون الأول ١٩٩١م جرى استفتاء عام في عموم أوكرانيا حول استقلالها عن الاتحاد السوفيتي. وقد شارك في هذا الاستفتاء سكان شبه جزيرة القرم، وقد صوّت ٥٤% ممن شملهم الاستفتاء لصالح القرار، إلا أن ذلك عُدَّ خرقاً للمادة من دستور الاتحاد السوفيتي، الخاص بآلية انفصال الجمهوريات السوفيتية، والذي يلزم جمهورية شبه جزيرة القرم إجراء استفتاء خاص بها حول بقائها من عدمه ضمن هيكلية الاتحاد السوفيتي، أو ضمن جمهورية أوكرانيا. بعد انهيار الاتحاد السوفيتي واستقلال أوكرانيا أصبحت جمهورية شبه جزيرة القرم في السادس من أيار ١٩٩٢م جزءاً من الأراضي الأوكرانية، وقد باءت بالفشل كل محاولات شبه الجزيرة للاستقلال عن أوكرانيا. وفي السادس من الشهر نفسه صادق مجلس السوفييت الأعلى في جمهورية شبه جزيرة القرم، ذات الحكم الذاتي، في جلسته السابعة، على دستور الجمهورية، الأمر الذي كان يتعارض مع التشريعات الأوكرانية، فقام

البرلمان الأوكراني (رادا) في ١٧ آذار ١٩٩٤م بنقض القرار، بسبب الخلافات الحادة داخل شبه الجزيرة، وفي تموز ١٩٩٤م أصدر الرئيس الأوكراني عدة مراسيم، تمّ بموجبها تحديد صلاحيات السلطات الإدارية في شبه الجزيرة^(٢١). وبقيت الأوضاع عليه بين أوكرانيا وجزيرة القرم من عام ١٩٩٢ ولغاية وفوز ليونيد كوتشما، الذي عدّ في حينها الأقرب إلى روسيا، حيث أدى إلى تقليل رغبة شبه الجزيرة في الاستقلال عن أوكرانيا ولاسيما بعد التوقيع على دستور جمهورية شبه جزيرة القرم في ٢١ تشرين الأول ١٩٩٨^(٢٢).

حاولت روسيا الاتحادية وبمختلف السبل الضغط على أوكرانيا بهدف ضمان نفوذها وحماية مصالحها القومية. وفي عام ٢٠٠٤ حاولت إجبار أوكرانيا على قبول رئيس وزراء صديق له خلفاً لليونيد كوتشما. ومع ذلك فقد أشعلت الانتخابات - التي تم تزيفها، وأتت بفكتور يانوكوفتش- الذي أدى إلى حدوث موجة من الاحتجاجات الواسعة عرفت بالثورة البرتقالية التي أدت إلى إعادة الانتخابات ومن ثم اختيار فيكتور يوتشينكو ذي التوجهات الغربية، مما جعل روسيا تقوم بعمليات تكتيكية سريعة جبار أوكرانيا للتخلي عن تلك التوجهات حتى اضطرت بالآخر إلى إلغاء اتفاقية التجارة الحرة الشاملة مع الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٣^(٢٣).

رغم كل تلك التطورات بين الشد والجذب بين الموالين والرافضين والداعمين والمعارضين للوجود الروسي في شبه جزيرة القرم منذ انهيار الاتحاد السوفيتي وإعلان استقلال أوكرانيا في عام ١٩٩١، إلا أن روسيا حافظت على وجودها العسكري في القرم وتقاسم أسطول البحر الأسود السوفيتي معها، وكان لها النصيب الأكبر من ذلك الإرث، بثلاث قواعد عسكرية، من أبرزها وأكبرها قاعدة سيفاستوبل^(٢٤). ويتطور الأحداث وصعود الثوار البرتقاليين* إلى سدة الحكم عملت على تقويض الوجود الروسي في أوكرانيا وحددته بعدم التمديد للوجود الروسي في الجزيرة لغاية ٢٠١٧. إلا أنه بمجي فيكتور يانوكوفتش الموالى لروسيا الاتحادية وقع اتفاقية مددت وجود الاسطول الروسي لغاية عام ٢٠٤٥، مما أدى إلى احتجاجات أوكرانية شعبية كبيرة انتهت بفوضى سياسية أجبرت الرئيس على المغادرة^(٢٥).

نتيجة لتلك الأحداث والتطورات شعرت روسيا الاتحادية إن لم تتدخل ستعرض مصالحها الحيوية إلى خطر مباشر يهدد الأمن القومي الروسي، لا سيما بعد زيادة وتيرة الرفض الحكومي والشعبي في أوكرانيا للوجود الروسي وتعظيم فرصة الاتحاد الأوروبي في التقرب من أوكرانيا. لم تنتظر طويلاً بل كعادتها

قامت بفعل استراتيجي باستخدام القوة المحدودة الا أنها احدث الحسم الاستراتيجي في ضم جزيرة القرم إلى روسيا الاتحادية بعد إن وقع اتفاق بين الرئيس فلاديمير بوتين مع قادة القرم في ١٨ آذار عام ٢٠١٤ بضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا الاتحادية ، بناء على نتائج الاستفتاء الذي نظم في ١٦ آذار بشبه جزيرة القرم وصوت عليه بالأغلبية بنسبة ٩٦.٧٧% لصالح الانضمام إلى روسيا . في خطوة إستراتيجية تنم على قدرة الإستراتيجية الروسية للتعامل مع التطورات والإحداثياقل التكاليف بمنفعة عالية، مستثمرة الفرصة السانحة التي تمثلت بتصاعد الاحتجاجات الشعبية في أوكرانيا وحالة الفوضى السياسية التي سادت فيها ، وعدم قدرة الاتحاد الأوروبي في احتواء الأزمة وتباطؤ الاستجابة الأوروبية للتفاعلات في أوكرانيا ، كان بمثابة الفرصة الإستراتيجية لروسيا الاتحادية في ضم شبه جزيرة القرم^(٢٥) .

المطلب الثاني / تداعيات الأزمة وتأثيرها على الأمن القومي الروسي

تشكل شبه جزيرة القرم أهمية جيواستراتيجية بالنسبة لروسيا الاتحادية ولها إبعاد وتداعيات خطيرة على الأمن القومي الروسي تتمثل بإبعاد جيواستراتيجية وسياسية وعسكرية واقتصادية . كما إن تداعيات الأزمة لم تقتصر على الأمن القومي الروسي فقط، بل لها تداعيات على مكانة أوكرانيا الجيواستراتيجية وإبعاد تأثيرها في المصالح الأوروبية الحيوية ، ومطامح الولايات المتحدة الأميركية في السيطرة العالمية وتحييد روسيا الاتحادية عن منطقة التنافس العالمي على هرمية النظام الدولي . هذه التداعيات والإبعاد ماهي الانتيجية لما تتمتع به شبه جزيرة القرم من مقومات وعوامل جيواستراتيجية لها تأثير وإبعاد على العديد من القوى العالمية والقوى الإقليمية .

أولا / تداعيات الأزمة على روسيا الاتحادية .

يمكن تحليل تداعيات الأزمة على روسيا الاتحادية عبر تحليل المقومات الإستراتيجية لشبه جزيرة القرم، والتي تعطي تصورا استراتيجيا بنفس الوقت لمكانتها في المدرك الاستراتيجي الروسي.

- المقومات الجيواستراتيجية : تقع شبه جزيرة القرم جنوباً وأوكرانيا وتتصل بها عن طريق شريط ضيق من الأرض، وتحيط بها البحر الأسود من الجنوب والغرب، ويحدها من الشرق بحر آزوف ويفصلها عن روسيا الاتحادية مضيق كيرتش. وبذلك تتحكم بمرور السفن التجارية والعسكرية إلى عدة موانئ أوكرانية وروسية وغيرها . وتمثل

بذلك شبه جزيرة القرم الإطلالة البحرية الوحيدة التي تمتلكها روسيا الاتحادية ، وبذلك تعد اكبر قاعدة عسكرية روسية^(٢٦).

- المقومات الحضارية . قال بوتين: "إن للقرم أهمية ثقافية هائلة، مقدسة بالنسبة إلى روسيا، مثل ما للمسجد الأقصى، وجبل الهيكل في القدس بالنسبة للمسلمين واليهود"^(٢٧). وأضاف: "في خيرسونيسوس القديمة (سيفاستوبل حاليًا)، تعتمد الأمير فلاديمير قبل أن يبدأ تعميد روسيا" وتابع: "هناك تقع الجذور الروحية للوحدة التاريخية للأمة الروسية، وللدولة الروسية المركزية. على هذه الأرض، فهم أجدادنا... أنهم شعب واحد، إلى الأبد..هكذا سننظر إلى القرم من الآن فصاعداً". وبذلك يعد الإرث الحضاري من احد المقومات الداعمة لمكانة جزيرة القرم بشكل خاص وأوكرانيا بشكل عام التي تمثل روح الهوية السلافية^(٢٨).

- المقومات العسكرية – الأمنية : تقع في جزيرة القرم مدينة سيفاستوبل التي تقع غرب ساحل شبه جزيرة القرم، وتطل على البحر الأسود. عدد سكانها (٣٩٨٩٧٣) نسمة، استنادًا إلى نتائج الإحصاء السكاني الذي جرى في ١ كانون الثاني ٢٠١٥م، ٨١,٠٧% روس، و١٤,١٥% أوكرانيون، و١,٠١% بيلاروس، و٠,٧٥% تتار القرم، و٣,٠٢ قوميات أخرى، وتكمن أهمية هذه المدينة بكونها اكبر مدينة في شبه جزيرة القرم ، وتعد مركز القيادة الروسية في البحر الأسود وتضم أربعة خلجان تعد المنفذ إلى البحر الأسود^(٢٩). كما وتشكل قاعدة للانطلاق إلى المياه الدافئة في البحر المتوسط والتي كانت تشكل الهدف الاستراتيجي الروسي على مر التاريخ . وتؤمن التواصل مع القاعدة الروسية في ميناء طرطوس السوري عبر المضائق، وبسيطرة روسيا الاتحادية على جزيرة القرم، أصبحت تستطيع التحكم بشكل مباشر بزمam الأمور في القاعدة بعيدا عن أي اتفاقيات تحد من تحرك وتحكم روسيا الاتحادية في هذه القاعدة العسكرية^(٣٠). فضلا عن ذلك لمدينة سيفاستو بأهمية تاريخية – معنوية بالنسبة للروس لأنها ترتبط بالطموحات الروسية في إعادة إحياء أمجاد الإمبراطورية الروسية وأمجاد روسيا القيصرية

كما من الناحية الأمنية استطاعت روسيا الاتحادية إن تحقق تفوقا على منظمة حلف الشمال الأطلسي بعدم الاقتراب من حدود روسيا الاتحادية واستبعاد فكرة

القومي الروسي .

- 16.

تنافسي - تصارعي مع الولايات المتحدة الأميركية والدول الغربية ،
وسيتناول ذلك بتداعيات الأزمة .

ثانيا / التداعيات على أوكرانيا

في أكتوبر من سنة ٢٠٠٠ قال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين " إن روسيا دولة أوراسية"^(٣٣)، ثم قال في ١١ من نوفمبر ٢٠١١ غداة التوقيع على مذكرة إنشاء الاتحاد الأوروبي، الذي تم التوقيع عليه رسميا في صيف ٢٠١٤ ، ودخل حيز التنفيذ ابتداء من الشهر الأول لسنة ٢٠١٥- وبعد حفل توقيع اتفاقية الأمن الجماعي بين روسيا وكازاخستان وبيلاروسيا وأرمينيا وقيرغيزيا وطاجيكستان وأوزبكستان " إن الطاقة التي تحملها الأفكار الأوراسية تكتسب أهمية فائقة اليوم حين نبني علاقات متساوية حقاً بين بلدان الرابطة"^(٣٤) وأضاف^(٣٥) "إنه المستقبل الذي يولد اليوم"^(٣٥)، ومن خلال هذا المشروع تسعى روسيا الاتحادية إلى بناء قطب برؤية جديدة تختلف عن سياسة الاستقطاب التي اتبعتها الاتحاد السوفيتي السابق، رغم أنها تلتقي معه في الأهداف لكنها تختلف في الآليات. ويقتنع الروس إن هكذا مشروع لا يكتملا لا مع انضمام أوكرانيا. إلا إن أوكرانيا ذهبت باتجاه آخر معاكس للرؤية الروسية، حيث كانت تتطلع إلى الدول الغربية والانضمام إلى دول الاتحاد الأوروبي، ولتحقيق ذلك عقدت العديد من الاتفاقيات مع الدول الأوروبية والقيام بمجموعة من الإصلاحات ذات الصيغة الليبرالية في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي لتسهيل عملية انضمامها إلى المنظومة الأوروبية. هذه التطلعات الأوكرانية تشكل تحدي استراتيجي لروسيا الاتحادية. فكانت ولاسيما بعد أزمة جورجيا ٢٠٠٨ التي أفضت إلى تحقيق الأهداف الروسية، الذي أعطى زخم استراتيجي لروسيا الاتحادية ليس على المستوى الإقليمي فقط وإنما على المستوى العالمي أيضا. وبعد تأمين جورجيا وتحبيدها جانبا، عملت على بشكل مكثف باتجاه منع المشروع الأوكراني للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي^(٣٦).

لم تتوانى روسيا الاتحادية من انتهاز فرصة الفوضى السياسية التي حدثت في أوكرانيا في عامي ٢٠١٣ و ٢٠١٤ بالعمل على منع خروج أوكرانيا من الهيمنة الروسية، وعملت بكل السبل باتجاه تحقيق هذا الهدف وكان آخرها، اقتطاع شبه جزيرة القرم وضمتها إلى روسيا الاتحادية، في ظل دهشة عالمية وعدم وجود استجابة ترتقي للمستوى الذي كانت تتوقعه أوكرانيا، فشكل صدمة في الأوساط الأوكرانية ودول أوروبا الشرقية الطامحة بالتوجه الغربي . بذلك

حرمت أوكرانيا من المقومات التي تتمتع بها شبه جزيرة القرم وهذا يعد خسارة جيوسياسية لأوكرانيا .

ومن التداعيات الأخرى للازمة، ظهرت مشكلة الطاقة المتمثلة بأزمة الغاز، إذ تعتمد أوكرانيا، بشكل رئيسي، على الغاز الطبيعي الروسي في اقتصادها، وتشغيل العجلة الصناعية، وتنقل كميات كبيرة من الغاز الطبيعي الروسي إلى أوروبا، لكن أوكرانيا التي تعاني من مشكلات اقتصادية عديدة ومن العجز المالي، لم تتمكن من دفع استحقاقات شركة "غازبروم" المالية، وتدين حالياً بنحو مليار ونصف مليار دولار عن العام ٢٠١٣ مستحقات للشركة الروسية. وهددت روسيا بقطع الغاز الطبيعي عن أوكرانيا مما يولد مشكلة امن الطاقة ليس على أوكرانيا فقط وإنما لدول أوروبا الغربية أيضاً. وهذا مادفع الدول الأوروبية إلى التعامل مع أزمة القرم بطريقة عقلانية لإدراكها إن امن الطاقة (الغاز الطبيعي) سيكون ورقة الضغط الروسي^(٣٧) .

ثالثاً / التداعيات على الاتحاد الأوروبي

يرجع اهتمام الدول الأوروبية بأوكرانيا إلى حقب زمنية بعيدة، ولحتمية جغرافية فرضت نفسها باعتبار أوكرانيا هي المنطقة العازلة بين الشرق والغرب ، وتعتبرها الدول الأوروبية بوابة التهديدات الأمنية ومنطقة الاختراق الأمنية لأوروبا. وأوروبا الغربية المتمثلة اليوم بدول الاتحاد الأوروبي، مازالت ترى في روسيا الاتحادية مهدد للأمن الأوروبي رغم التطور الحاصل في العلاقات البينية الأوروبية الروسية أو العلاقات المؤسسية بين الاتحاد الأوروبي وروسيا الاتحادية. إلا إنأزمتي جورجيا ٢٠٠٨ وأزمة القرم ٢٠١٤ أعادت إلى الأذهان الأوروبية التهديدات السوفيتية السابقة. حيث جاء في التقرير الاستراتيجي الذي أعده حلف الناتو " قد أدى واقع كون الغرب وروسيا قد رسما طوال معظم السنوات الخمس عشرة الأخيرة خلاصات شديدة الاختلاف حول أسباب مراحل حقبة ما بعد الحرب الباردة ونتائجها، مثل ثورة الألوان في جورجيا وأوكرانيا. وأزمات الغاز في العامين ٢٠٠٦ و ٢٠٠٩ والحرب الروسية-الجورجية في ٢٠٠٨، إلى تعظيم هذا التباين في فهم الأمور " ^(٣٨). ووفق ذلك ينظر الروس " إلى النظرية الأوروبية الأمنية على أنها تهديد قوي لمستقبلهم وأمنهم القومي، خاصة مع وصول الحلف الأطلسي إلى دول البلطيق ونفوذه إلى المياه الدافئة في البحر الأسود عبر رومانيا وبلغاريا، ويعملون من خلال هذه النظرة على تحديث الجيش، وإعادة نشر الأسطول البحري في العالم، وإعادة بعث نشاط القاذفات الإستراتيجية عبر العالم، وهو الأمر الذي بدأ يقلق الأوروبيين كثيراً،

خاصة مع فشلهم في التنبؤ بالحرب الروسية على جورجيا، وفشلهم في ردع بوتين عن أطماعه هناك، وهذا يدل على فشل السياسات الامنية الاوربية من جهة ، وقصور في الرؤية الاستراتيجية الاوربية حيال التوجهات والمطامع الروسية في المنطقة . وقد نبه الى ذلك الخطر وزير الخارجية الليتواني لينيس لينكفيتشوس بتحذيره بعض السياسيين الغربيين " .. من أن روسيا لم تنته عند جورجيا . لقد قلنا في ذلك الوقت أن الأمر سيتطور لما هو أبعد من ذلك، ولكن لم يستمع إلينا أحد .وقد ذكرنا، بالمناسبة، شبه جزيرة القرم، وذكرنا ترانسنيستريا. وقد جاء الدور على شبه جزيرة القرم، وربما لم يأت دور ترانسنيستريا،- مناطق تنازع بين روسيا الاتحادية وجمهورية مولدا فيا- لكن من يمكنه استبعاد ذلك؟ لقد تعلم الروس دروساً من عام ٢٠٠٨. وللأسف، لم تتعلم الدول الغربية دروساً بنفس القدر. وأبدت العديد من الدول الغربية اهتماماً بالحفاظ على استقرار العلاقة مع روسيا.. " (٤٠).

وبذلك تشكل روسيا الاتحادية هاجس وتحدي امني أوربي يتمثل بالإستراتيجية الروسية الطامحة لإعادة لعب دور عالمي عبر إعادة الإرث الحضاري لروسيا القيصريّة باستعادة الأقاليم الإستراتيجية، ومنع دول الجوار الجغرافي إلى التوجه والاندماج في أوربا الغربية عبر توظيف أدوات القوة الذكيّة . إن إدارة الأزمة من قبل الدول الأوروبية رغم انه حقق مكسبا سياسيا بوصول حكومة موالية للغرب أكثر من حكومة عام ٢٠٠٤، مع تطلعات لتقديم مساعدات اقتصادية تسهم في إنعاش الاقتصاد الأوكراني، وفرض عقوبات اقتصادية على روسيا الاتحادية^(٤١). الا إن خبراء السياسة يؤكدون على إن الاستجابة الأوروبية لم تكن بالمستوى الذي يوازي الحدث المقرون بعملية عسكرية أخرى في أوربا مما يهدد مشروع السلام الأوربي، وتعزيز الاتجاهات الانفصالية في داخل دول أوربا الشرقية ونمو النزعة الانفصالية القومية وتشجيعها من قبل روسيا الاتحادية مما أيضا قد يؤدي إلى تهديد مباشر للأمن الأوربي .

إن أزمة القرم أفضت إلى إبعاد سياسية خطيرة تمثلت بإظهار الضعف الأوربي على المستوى السياسي، رغم كونها قوة وثقل اقتصادي الا أنها لا تستطيع مواجهة التحديات الكبيرة ذات الطابع السياسي – الأمني وتجسد ذلك في أزمتي جورجيا وأوكرانيا، وهذا يدل على إن دول الاتحاد الأوربي مازالت بحاجة إلى الولايات المتحدة الأميركية .

وفي الجانب الاقتصادي كانت للازمة إبعاد خطيرة تجسدت في أزمة الطاقة وتهديد روسيا بإيقاف ضخ الغاز الطبيعي، وإلغاء مشروع (ساوث ستريم) الذي كان ممكن إن يسهم في تقليل اعتماد الاتحاد الأوروبي على الغاز الروسي . ومنع أوروبا من سلة غذائية غنية كانت تسهم بشكل كبير في الاقتصاد الأوروبي. وفي ظل تنامي القوة الإستراتيجية الروسية، لا يملك الاتحاد الأوروبي القدرة على المواجهة المباشرة معها والرد بنفس السلوك الاستراتيجي الذي اتبعته في جورجيا وأوكرانيا، لذا لجأت دول الاتحاد الأوروبي إلى فرض سلسلة من الإجراءات العقلانية تمثلت بفرض عقوبات اقتصادية وسياسية على روسيا. لكن في ظل التطورات والأزمات المالية والاقتصادية المتلاحقة لم تكن تلك الإجراءات ترتقي لمستوى الحدث، إذ يرى اليمين الأوروبي المتطرف إن عدم الرد الأوروبي بالمستوى المطلوب ماهو إلا اعتراف ضمني بما قامت به روسيا، وهذا قد يشجعها وفي غضون ثلاثة سنوات من ضم العديد من الأقاليم الإستراتيجية في أوروبا . فضلا عن هذه التداعيات جعلت الاتحاد الأوروبي مكشوفاً سياسياً وامنياً . وأكدت على اعتمادية الاتحاد الأوروبي والدول الأوروبية على الحماية الأميركية .

رابعاً / التداعيات على الولايات المتحدة الأميركية

منذ تفكك الاتحاد السوفيتي في بداية العقد الأخير من القرن الماضي تغيرت الأوضاع الدولية وظهرت تطورات وتحولات حملت معها معطيات جديدة على مسرح العلاقات الدولية، والتي بموجبها ظهر نمط من أنماط العلاقات الدولية في نظام دولي جديد يسيطر عليه قطب دولي واحد وهو الولايات المتحدة الأمريكية التي تعمل وفقاً لمصالحها وتتجاهل القوى الدولية الأخرى وفقاً لمبدأ النصر الذي حققته على الاتحاد السوفيتي .

وهكذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتنفيذ استراتيجياتها العالمية في جميع المناطق الحيوية في العالم ووجدت الفرصة المناسبة لردع أي قوة دولية تحاول إعادة النظام الدولي إلى عهده السابق مما أثار حفيظة الكثير من القوى الطامحة للعب دولي عالمي وكان في مقدمتها روسيا الاتحادية .

تتميز العلاقات الأميركية – الروسية بنوع من التعقيد والتشابك وذلك بسبب كثرة المتغيرات المؤثرة فيها واتساعها الكبير، كما إن كيفية ونوعية هذه العلاقة تؤثر في الكثير من سياسات الدول الأخرى ولاسيما التي تتمتع بمكانة جيوسراتيجية لكلا القوتين، كما هو (موضوع الدراسة) .

تدرك الولايات المتحدة الأميركية إن روسيا الاتحادية إذا ما استطاعت إعادة المنظومة السوفيتية السابقة، فأنها ستكون بذلك قوة اوراسية قد تشكل خطراً على مصالحها ، لذلك تعمل ومنذ تفكك وانحيار الاتحاد السوفيتي على عدم إعادة تشكيل تلك المنظومة بتوظيف عنصر القوة الناعمة باستمالة هذه الدول الشرق أوربية ودول آسيا الوسطى ودول القوقاز ودول بحر البلطيق إلى دائرة النفوذ الغربي عبر برامج وسياسات تهدف إلى دعم هذه الدول سياسياً واقتصادياً، وبالفعل استطاعت جذب العديد من هذه الدول بالانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وإلى الاتحاد الأوربي، فضلاً عن اتفاقيات ثنائية تتم عن تعاون سياسي واقتصادي على وجه الخصوص.

اعتبرت روسيا الاتحادية هذه السياسات والاستراتيجيات الاميركية بالدرجة الأساس تستهدف مصالحها وتسعى إلى إضعاف مكانتها الاوراسية، وهذا ما يؤكدته اثنان من علماء الجغرافية السياسية في روسيا أ. بوجاتوروف وكريمنبوك " إن الولايات المتحدة الأميركية ودول حلف الناتو تسعيان لتدمير الأسس الجغرافية السياسية والتي تسمح لروسيا على الأقل من الناحية النظرية في أن تأمل في إن تكسب وضع القوة الثانية في سياسات العالم .. " (٢٠) و" ..علاوة على هذا ينظر إلى أميركائها تنتهج سياسة والتي من خلالها تصبح المنظمة الجديدة البازغة في الحيز الأدبي والتي يدفعها الغرب هي في جوهرها مبنية على فكرة مؤداها دعم الدول القومية الجديدة والصغيرة نسبياً والضعيفة في هذا الجزء من العالم، وذلك من خلال اندماجها في الناتو والاتحاد الأوربي وهلم جرا .. " (٢١) . لذا تدرك روسيا الاتحادية إن هدف الولايات المتحدة الأميركية من التقرب إلى دول المجال الحيوي الروسي لاسيما أوكرانيا هو لعرقله استكمال مستلزمات بناء المكانة الروسية والسيطرة الروسية الاوراسية هي إحداهم مقومات هذه المكانة الروسية . وفق ذلك وقفت روسيا الاتحادية بحزم تجاه تلك السياسات والاستراتيجيات عبر الرد السريع والحازم في جورجيا عام ٢٠٠٨ وفي أوكرانيا عام ٢٠١٤ ، لتحقيق هدفين الأول: يتمثل تنبيه بقية الدول الشرق أوربية بأن أي ضرر قد يهدد الأمن الروسي ومصلحتها سيكون الرد قاسي ، والثاني : يتمثل بتوجيه رسالة قوية إلى الولايات المتحدة والأميركية والغرب بأن روسيا الاتحادية قادرة على المواجهة والدفاع عن مصالحها الحيوية وأمنها القومي، بل أنها تمتلك مقومات الرد وتهديد مصالحهم في مناطق أخرى في العالم كما هو والموقف الروسي من الأزمة السورية .

والمتتبع لازمة شبه جزيرة القرم يجد موقف الولايات المتحدة الأميركية لم يكن بالمستوى المطلوب والذي لم يكن بمستوى الحراك السابق للولايات المتحدة الأميركية وأهدافها في أوكرانيا بشكل خاص ودعمها في التوجه نحو الغرب ، مما ولد تساؤلات أوروبية - أوكرانية بشكل خاص . ومن خلال قراءة إستراتيجية وتحليل جيواستراتيجي نجد إن أزمة القرم ممكن إن تعطي للولايات المتحدة الأميركية زخم جديد في التحرك الاستراتيجي في أوروبا واستمرار تحقيق الأهداف الأميركية فيها ووفق الآتي :

١. إنأزمة القرم أظهرتالضعف في التنسيق السياسي بين دول الاتحاد الأوروبي فعلية الشد والجذب في مواقف دول الاتحاد الأوروبيأبرزت عدم التوافق في الرؤية السياسية الأوروبية .

٢. كما إنأزمة القرم أثبتت أيضا لدول الاتحاد الأوروبي أنها مازالت بحاجة إلى الولايات المتحدة الأميركية في ضمان أمنها ومصالحها ، أي أنها مازالت تحت الحماية الأميركية، وعدم قدرة دول الاتحاد على مواجهة عسكرية دون الدعم الأمريكي^(٤٤).

٣. استطاعت الولايات المتحدة الأميركية تخفيف وطأة توظيف روسيا للغاز الطبيعي في تهديد امن الطاقة الأوروبي وتخفيف وطأة اعتماد أوروبا على الغاز الطبيعي من خلال الآتي^(٤٥):

- العمل على إلغاء مشروع ساوث ستريم الذي كان سيدخل حيز التنفيذ سنة ٢٠١٥ لو تمت الأمور كما أرادت روسيا الاتحادية ، اذ يقول جون ماكين " إن أوروبا ستبقى ضعيفة مادامت تستورد الطاقة من روسيا"، لذلك ضغطت باتجاه إلغاء هذه الصفقة مع بلغاريا التي بدورها رضخت للضغوط الأوروبية .

- العمل على تخفيض أسعار النفط لتأمين مستلزمات أوروبا من الطاقة ، حيث إنأسعار خفضت بنسبة كبيرة لدعم الموقف الأوروبي لمواجهة الضغط الروسي بمجال الغاز الطبيعي .

٤. عملت الولايات المتحدة الامريكية الى دعم المعارضة الاوكرانية والثورة ومطالب المحتجين .وعند سيطرتهم على الحكم عملت لى الاعتراف وتقدير الدعم للحكومة الجديدة، ولعل أبسط دليل على ذهاب البيت الأبيض بعيدا في دعمه لها، هو المناورات التي جرت في أوكرانيا في ١٥ من شهر سبتمبر ٢٠١٤، التي اثارته حفيفة روسيا الاتحادية^(٤٦).

٥. إن سيطرة روسيا الاتحادية وضم جزيرة القرم جعل أوكرانيا تخشى من تكرار السيناريو القرمي في مدينة أوديسا الساحلية وعدة مدن شرقية أخرى، سيما وإنها تشهد حراكاً انفصالياً . مما يؤثر على المكانة الجيوبولتيكية لأوكرانيا.^(٤٧)
٦. هذا الفعل الروسي في جورجيا عام ٢٠٠٨ وفي القرم عام ٢٠١٤، وإتباعها سياسات تهدف إلى تفتيت هذه الدول بضم أقاليم إلى أراضيها مما يهدد الأمن القومي لهذه الدول ، جعل بقية دول أوروبا الشرقية ودول القوقاز واسيا الوسطى إن تشعر بالخطر على أمنها القومي بإثارة النزعة القومية في أقاليم هذه الدول لصالح روسيا الاتحادية ، مما يعني تحكمها في الأمن القومي لهذه الدول وبالتالي العودة إلى المنظومة الروسية مرة أخرى ، وهذا ما ترفضه تلك الدول . مما يدفعها إلى العمل بشكل فعال للتوجه الغربي والانضمام في المؤسسات والتنظيمات الغربية لتأمين أمنها القومي .
٧. السلوك الاستراتيجي الذي اتبعته روسيا الاتحادية رغم أهميتها الجيوستراتيجية لها ، إلا أنها قد وضعها بعزلة أوربية – عالمية ، لاسيما بعد سلسلة الإجراءات التي اتبعتها دول الاتحاد الأوربي مما جعل روسيا في عزلة سياسية أخرى ، تمثلت في اعتبارها دولة معادية وتهدد الأمن والسلم الأوربي وإعادة إلى الأذهان حالة (العدو السوفيتي).
٨. تأثر الاقتصاد الروسي بالعقوبات الاقتصادية التي أقرها الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأميركية ، حيث تعطلت والغيت الكثير من المشاريع الاقتصادية التي كان من المقرر تنفيذها لاسيما في المجالات المالية والحربية والصناعية والإلكترونية والنفطية ومشاريع الغاز^(٤٨).

المطلب الثالث / الرؤية المستقبلية

نجد إن المكانة الجيوستراتيجية لأوكرانيا في ظل تداعيات أزمة شبه جزيرة القرم تحتتمل عدة احتمالات مستقبلية وفق التطورات والتفاعلات الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية الطامحة في إعادة مكانتها العالمية عبر إعادة السيطرة على المنطقة الأوراسية والتي تعد أوكرانيا إحدى ركائز هذه السيطرة .

نجد هناك من يربط بين أزمة شبه جزيرة القرم واستمرار فاعلية أوكرانيا في تأمين الأمن القومي الروسي، إذ يعدون جزيرة القرم هي أهم مكونات

استمرار هذه الفاعلية ، وبخسارة أوكرانيا للقرم فإن أهميتها قد تراجعت عند تحليل مكانة أوكرانيا وفق الإمكانيات الجيوستراتيجية التي تمثلت في الامتداد الجغرافي والإرث الحضاري ، بالنسبة لروسيا الاتحادية والغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية . ومع استمرار الأهداف الروسية باتجاه تعظيم مكانتها الاوراسية وإصرار الإدارة الروسية بقيادة الرئيس فلاديمير بوتين على استكمال بناء تلك المكانة . ومنع السيطرة الأميركية الطامحة إلى الوصول إلى تخوم روسيا الاتحادية والسيطرة على منطقة القفقاس والبحر الأسود. ومع سيطرة روسيا على جزيرة القرم واقتربها من البوابة الشرقية لأوروبا ما يشكله ذلك من تهديد كبير لدول الاتحاد الأوروبي وتهديد مباشر لمشروع السلام الأوروبي الذي تسعى إليه دول الاتحاد الأوروبي في إعادة هيكلة دول شرق أوروبا واندماجها في المنظومة الغربية .

ومع تسارع التطورات دفعت الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية في العمل على سرعة انضمام أوكرانيا إلى حلف شمال الأطلسي، إذ كانت هناك رغبة أوروبية في انضمام أوكرانيا إلى منظمة حلف شمال الأطلسي وبالفعل عملت على وضع إستراتيجية لذلك تتطلب إجراء حزمة إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية في أوكرانيا تؤهلها للانضمام. وهذا مايعد تهديد مباشر للأمن القومي الروسي إذما تم انضمام أوكرانيا لمنظمة حلف شمال الأطلسي بمعنى وصول قوات الحلف على حدود روسيا الاتحادية ، وهذا ما لا تقبله مطلقاً . وهذا يعد احد أهم مقومات استمرار مكانة أوكرانيا في تأمين الأمن القومي الروسي .

لذا نجد الدعم الأميركي الذي قدمته الولايات المتحدة الأميركية ، ودول الاتحاد الأوروبي لأوكرانيا رغم استجابتها غير الكفوة في أزمة القرم، الا انه يعد من المقومات التي تدفع بتعظيم مكانة أوكرانيا لدى روسيا الاتحادية . وعلى الرغم من خسارة أوكرانيا لجزء مهم من أراضيها الغنية بالموارد المادية والموقع الجيوستراتيجي المهم المتمثل في شبه جزيرة القرم، الا إن المناطق الشرقية لأوكرانيا أيضا تعد من المناطق الحيوية والمؤثرة في الأمن القومي الروسي ، حيث يشكل قلب أوكرانيا النابض لما يتمتع به من قدرة صناعية عسكرية واقتصادية ، وارث حضاري يرتبط مع روسيا بالانتماء القومي .

لذا فان لأوكرانيا أهمية جيوستراتيجية لا يمكن روسيا إن تتخلى عنها بسهولة لارتباطها المباشر كما ذكرنا سابقا في المجال الحيوي الأميركي ، وأي

تهاون في ذلك قد يوصل الغرب إلى حدود روسيا الاتحادية مما يشكل تهديدا مباشرا للمكانة الاوراسية التي تسعى روسيا لها ، لذا فانه لايمكن ان تتقبل روسيا خسارة أوكرانيا كما خسرت سابقا رومانيا وبلغاريا لصالح الغرب والولايات المتحدة الأميركية .

إذا نصل إلى إناأوكرانيا تعد احد ركائز تحقيق الدول العالمي الذي تسعى إليه روسيا الاتحادية، واستعادة مكانتها العالمية يتطلب في بادئ الأمر بسط سيطرتها ونفوذها في منطقة نفوذها الجغرافي الحيوي. لذا فان سلوكها الاستراتيجي في جزيرة القرم ما هو الا تأكيدها على تلك الأهمية، والتلويح بإعادة نفس السلوك في شرق أوكرانيا ما هو الا ورقة ضاغطة لأوكرانيا ولتعريفها بأهميتها بالنسبة للأمن والمصالح القومية الروسية. أي إناأوكرانيا تكتسب أهميتها في ظل عودة سياسة الاستقطاب الدولية وتعظيم فاعلية الجيوبولتيك في الاستراتيجيات العالمية سواء بالنسبة للولايات المتحدة الأميركية أو روسيا الاتحادية .

الخاتمة .

تشهد البيئة الإستراتيجية العالمية حراكا جيوبولتيكيا، يهدف للسيطرة على المناطق والدول الحيوية في العالم، وأزمة أوكرانيا التي تجسدت بضم شبه جزيرة القرم لروسيا الاتحادية، ماهي الا احد أوجه الصراع الجيوبولتيكي العالمي بين الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية وهذا يعيد إلى الأذهان حركة الاستقطاب العالمي في فترة الحرب الباردة .

تكتسب أوكرانيا مكانة مميزة في الإستراتيجية الروسية لما تتمتع به من مقومات جيوسراتيجية، والأزمة الحالية أخذت مديات ابعد من ان تكون أزمة سياسية أو أزمة إقليمية، الموقف الأميركي وتداعيات الأزمة على العلاقات الدولية أخرجتها من نطاقها الإقليمي إلى نطاق عالمي. كما إن أزمة أوكرانيا ليست أزمة سياسية بل تحولت إلى أزمة تهدد (امن الطاقة الأوربي) لذا نجد إن الحراك كان حراكا أوربيا – أميركيا مما أضفى عليها أزمة عالمية .

ولما لهذه الأزمة من تداعيات وإبعاد عالمية، أكدت على مكانة أوكرانيا الجيوستراتيجية بالنسبة لروسيا الاتحادية باعتبارها وكما ذكرنا سابقا المنطقة العازلة بين النفوذ الروسي والنفوذ الغربي. وسيطرة إي طرف في أوكرانيا يؤدي إلى ضرر في مصالح ونفوذ الطرف الآخر، لذا فان أوكرانيا تعد معادلة صعبة في الأمن القومي الروسي ولايمكن التفريط بها بأي شكل كان وتحت أي ضغط دولي أو إقليمي كان . إذ تعد عملية ضم شبه جزيرة القرم تعبير

عن إستراتيجية روسية بعيدة الأمد تستهدف تحجيم سيادة أوكرانيا وتفكيك التكامل الاجتماعي وحرمانها من إمدادات الطاقة، إذ ما حاولت الانضمام إلى منظمة حلف شمال الأطلسيا والاتحاد الأوربي . وبالفعل هذا ما قامت به عندما شعرت بأن مصالحها وأمنها القومي تعرض للتهديد والخطر عند وصول حكومة أوكرانية تميل إلى التوجه نحو الغرب.

ووفق ذلك فإن أوكرانيا تشكل أهمية وضرورة إستراتيجية للأمن القومي الروسي رغم ضم شبه جزيرة القرم، حيث بهذا الفعل استطاعت روسيا تحقيق الهدف الآني (الأهداف المرحلية) إلا إن الطموح الروسي يسعى إلى تأمين نفوذه في أوكرانيا والسيطرة عليها سياسيا وعسكريا وامنيا واقتصاديا واجتماعياً. وهناك مقومات تستطيع إن توظفها روسيا الاتحادية في تحقيق هذا الهدف منها، إثارة الشرق الأوكراني الموالي لروسيا ضد غرب أوكرانيا الموالي للغرب مما يهدد الأمن والاستقرار الأوكراني وقد تدفع روسيا الشرق إلى إعلان الانفصال إذا ما استمرت الحكومة في التوجه نحو الغرب وهذا يهدد وجود أوكرانيا كدولة. السعي إلى توظيف امدادات الطاقة والغاز الطبيعي وبالفعل استخدمت روسيا الاتحادية هذه الوسيلة للضغط على الحكومة الأوكرانية وأوروبا مجتمعة. كما إن سيطرة روسيا الاتحادية على شبه جزيرة القرم وتمكنها من البحر الأسود حرم بذلك أوكرانيا من الإطلالة البحرية على البحر الأسود وفي حال استمرار سياسة أوكرانيا المعادية لروسيا الاتحادية فإنها ممكن إن تقوم بنفس الفعل بمناطق أخرى . هذا دفع باتجاه تبني سياسات واستراتيجيات أوكرانية – أوربية في عدم المواجهة وتصعيد الأزمة معها لإدراكها بأنها لا يمكن لروسيا إن تتخلى عن أوكرانيا حتى لو دخلت بمواجهة عسكرية مع الغرب.

من خلال تحليل السلوك الاستراتيجي الروسي نجده كان سلوك يعبر عن البراغماتية في تحقيق المصالح والفعالية السياسية والعسكرية في آن واحد، والاعتماد على المناورة السياسية في المواجهة مع الاتحاد الأوربي والولايات المتحدة الأميركية في إدارة الأزمة ، والقوة العسكرية المحدودة في التعامل مع أوكرانيا. لذا فإن روسيا تعاملت مع الموقف وفق أهمية ومكانة أوكرانيا التي ترتبط بتحقيق الأمن القومي الروسي من جهة ، وتحقيق المكانة العالمية عبر إعادة المكانة الاوراسية لروسيا الاتحادية . وبالتالي تحقيق مكانتها وهيبتها العالمية . لذا تعد أوكرانيا ضرورة إستراتيجية بالنسبة لروسيا الاتحادية .

(Crimea crisis model)

Abstract:

الهوامش و المصادر

- ۱۷۱

- ۱۷۲

- ۱۷۳